الغزو الايطالي لليبيا 1911 بين التسويات الدولية والاستعداد العسكري 1878–1911
دراسة تاريخية وثائقية تحليلية

د. سلام محمد علي حمزة الاسدي
جامعة القادسية/ كلية التربية

المقدمة

يهدف هذا البحث الوقوف على أهم الفترات التاريخية التي مرت بها ولاية طرابلس الغرب خلال تاريخها المعاصر للفترة ما بين 1878 – 1911 لأنها رسمت المستقبل السياسي الذي أصبحت عليه الولاية لاحقا.

فألسنه الأولى (1878) تمثل الاحتلال البريطاني لقبرص وانعقاد موتمر برلين الأول وما أعقبه من قيام التسوية المتبادلة بين بريطانيا وفرنسا حول كلا من تونس ومصر حيث وافقت بريطانيا على إطلاق يد فرنسا في تونس مقابل موافقتها على احتلال بريطانيا لمصر.

أما السنة الثانية 1911 فهي بداية الغزو العسكري الفعلي لولاية طرابلس الغرب. الأمر الذي جعل فرنسا في مواجهة ايطاليا التي لديها إطماع كبيرة في تونس خاصة وان لديها اكبر الجاليات الايطالية العاملة فيها ولقد تركت هذه التسوية أثرها الواضح على سياسية ايطاليا المستقبلية بخصوص تعزيز نفوذها ومصالحها في ولاية طرابلس الغرب فمنذ سنة 1881عندما وجدت نفسها قد فقدتها في تونس على اثر الاحتلال الفرنسي لها وتأييد بريطانيا لهذا الاحتلال بعد احتلالها لمصر سنة 1882 وفي الوقت الذي أكدت معظم الدراسات التي تناولت دراسة تلك الفترة تاريخيا على سياسة التغلغل السلمي التي اتبعتها ايطاليا قبل الغزو سنة 1911 لكن الباحث يرى أن السياسة الايطالية تجاه ولاية طرابلس الغرب لم تكن ذات طابع سلمي بل على العكس آن ايطاليا قامت بالعديد من المناورات العسكرية اعتبارا من سنة 1904 عندما أنزلت قواتها على سواحل الولاية وانتهاء بالغزو العسكري المباشر سنة 1911.

كما أكدت العديد من الدراسات التي تناولت الغزو الايطالي بان أهم احد أسبابه، قيام انقلاب (الاتحاد والترقي) سنة 1908 على السلطان العثماني (عبد الحميد الثاني) وضع إمام ايطاليا خيارها الوحيد وهو "الاحتلال العسكري" حسب ما جاء بمذكرات الساسة الايطاليين وفي مقدمتهم جيوليتي (JIULYTI) [1] رئيس الوزراء الايطالي إثناء فترة البحث فان هذا الادعاء غير صحيح لان ايطاليا منذ سنة 1880 بدأت تخطط وتعقد الاتفاقيات الدولية لتهيئة الموقف الدولي الملائم للقيام بعملية الاحتلال المباشر وفي مقدمة هذه الاتفاقيات الحلف الثلاثي سنة 1881 مع ألمانيا والنمسا والمجر كما أن حكومة الاتحاد والترقي هي التي عزلت الوالي (رجب باشا) 1904 – 1908 عن ولاية طرابلس الغرب وعينته وزيرا للحربية في الوقت الذي كان من اشد المعارضين من الولاة العثمانيين للنفوذ الايطالي في ولاية طرابلس الغرب.

وكان (مصرف روما) الأداة الاستعمارية الايطالية فقد وصفه بعض الباحثين الايطاليين (بحصان طروادة) كما آن مذكرات جيوليتي نفسها توضح الدور الذي قام به هذا المصرف في عملية شراء الأراضي من المواطنين الليبيين بابخس الإثمان مستغلا تردي الأوضاع الاقتصادية التي مرت بها الولاية آنذاك وكانت هذه الخطوة الأولى لعملية الاستيطاني الايطالي بعد الاحتلال سنة 1911 كما تبرز المذكرات نفسها الضغوط التي مارسها على الحكومة الايطالية نفسها وهو صنيعتها الأولى حيث هدد ظاهريا بيع مصالحه في ليبيا إلى مؤسسات ألمانية ونمساوية آذ لم تتدخل الحكومة لوضع حد للعرقلة التي كان يلاقيها من جانب السلطات العثمانية للولاية.

قسم البحث إلى مبحثين الأولى منها ولاية طرابلس الغرب والتسويات الدولية التي مهدت للغزو الايطالي 1911 أما المبحث الثاني هو الاستعداد العسكري لغزو ليبيا 1891 – 1911.

المبحث الأول

ولاية طرابلس الغرب والتسويات الدولية التي مهدت للغزو الايطالي سنة 1911

يرى العديد من المهتمين بدراسة هذه الفترة التاريخية لولاية طرابلس الغرب آن التسويات الدولية ترجع إلى ما بعد حرب القرم 1853 – * [2] 1856 التي اندلعت بين روسيا القيصرية والدولة العثمانية والتي انتهت بانتصار الأخيرة التي ساندتها كلا من فرنسا وبريطانيا التي كانت سياستها تجاه روسيا تقوم على أساس منع روسيا من الوصول إلى مضايق البسفور والدردنيل أولا والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية إلى آن يحين وقت اقتسامها ثانيا، ففي سنة 1857 اقترح الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث (NApOleon III) آن تذهب فرنسا إلى مراكش وان تذهب بريطانيا إلى مصر وان تذهب سردينيا إلى تونس بل كان موقفه أكثر وضوحا عندما طالب باحتلالها من قبل ايطاليا سنة 1864.

بينما يرى آخرون آن افتتاح قناة السويس سنة 1869 جعل ايطاليا التي توحدت حديثا تبدأ بالتفكير في أمكانية التدخل في ولاية طرابلس الغرب. [3]

ألا آن في الحقيقة آن سياسة التسويات الدولية التي اتبعتها ايطاليا بخصوص ولاية طرابلس الغرب كانت أكثر نضوجا ووضوحا بعد عقدها للحلف الثلاثي الذي ضم بالإضافة إليها كلا من ألمانيا والنمسا والمجر سنة 1883، وقد استمرت عضوا فعالا في هذا الحلف إلى سنة 1891 حيث يتم تجديد الحلف كل أربع سنوات وقد جدد ثلاث مرات. [4]

وقد عقدت ايطاليا العديد من التسويات الدولية مع بريطانيا وألمانيا وفرنسا والنمسا وروسيا.

أولا : التسوية الايطالية – البريطانية :

كانت ايطاليا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر وبصورة خاصة خلال الفترة الستينات منه قد ركزت على تونس حيث ضغطت باتجاه عقد حلفا ثلاثيا ضمها إلى جانب فرنسا والنمسا * [5] ومشروعا يتضمن بالسماح لها بإنشاء موسسات تجارية على الساحل التونسي وفي سنة 1871 فكرت ايطاليا جديا بإرسال حملة إلى تونس آلا أنها تخلت عن هذه الخطة بسبب معارضة كلا من بريطانيا والدولة العثمانية وبعد احتلال بريطانيا لقبرص سنة 1878 شجعت بريطانيا وألمانيا ايطاليا للذهاب إلى تونس، بل آن كل من روسيا والنمسا أعطتها حق التصرف في تونس.

وبعد احتلال فرنسا للجزائر سنة 1830 ثم تونس 1881 تعاظم اهتمام بريطانيا بولاية طرابلس الغرب بعد احتلالها لمصر سنة 1881.

وإمام هذه التطورات أصبحت ولاية طرابلس الغرب هي الفاصل الوحيد بين الوجود الاستعماري البريطاني والفرنسي على الساحل الإفريقي الشمالي.

فأخذت بريطانيا ترنو ببصرها إلى دولة اقل شئنا من فرنسا لتجاورها في الولاية وينعكس هذا الاتجاه واضحا في تقارير الرحالة البريطاني (كوبر) الذي قام برحلته إلى دواخل الولاية بين سنتي 1895 – 1896 مستترا وراء دراسة الآثار ولكنه في الحقيقة كان يدرس الأوضاع الاجتماعية والسياسية للولاية، "داعيا ساسة بلاده على جعل طرابلس عند زوال الدولة العثمانية "آن تقع تحت سيطرة دولة لا تصطدم مصالحها المادية مع المصالح البريطانية". [6]

وأدركت ايطاليا المكانة الدولية التي كانتا تتمتع بها بريطانيا في مجال العلاقات الدولية السائدة آنذاك فحاولت الحصول على رضائها في مسالة إعطائها الحق في غزو ولاية طرابلس الغرب حيث أيد الرئيس الايطالي (فرانشيسكو كيرسبي) (Francesco kirsbi) بريطانيا في تصديها لقمع ثورة (احمد عربي) في مصر سنة 1881 التحريرية ضد الوجود البريطاني وقد سجلت ايطاليا بذلك موقفا ايجابيا بتأيدها المعنوي لبريطانيا أثناء هذه الثورة الوطنية في مصر نالت بذلك عطف بريطانيا المتزايد بإعطائها حق الاستيلاء على طرابلس وبرقة وقد انعكس هذا التعاطف البريطاني في برقية رفقتها الحكومة البريطانية للحكومة الايطالية جاء فيها (أذا تغير الوضع القائم في حوض المتوسط فسيصبح احتلال ايطاليا لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية) ومنذ عام 1882 حصلت ايطاليا على موافقة مبدئية من بريطانيا على احتلالها لولاية طرابلس الغرب وخاصة بعد احتلالها لمصر.

وبناءا على هذه المعطيات الجديدة في العلاقات بين بريطانيا وايطاليا توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية سرية وذلك في 12 فبراير 1883 اتفق فيها الطرفان بالمحافظة على الوضع القائم في البحر المتوسط والادرياتيك والبحر الأسود كما اتفق الطرفان على تأييد كل منهما الأخر فيما يتعلق بمصالحهما في مصر وطرابلس [7].

وقبيل الاحتلال الايطالي أيد وزير الخارجية البريطانية (ادوار جراي. غراي) (Edward Gray) التوجهات الايطالية تجاه ولاية طرابلس الغرب قائلا (أذا تغير الوضع القائم في خوض المتوسط فسيصبح احتلال ايطاليا لطرابلس ضرورة ملحة حتى لا يصبح البحر المتوسط بحيرة فرنسية) وهو بهذا اكد نفس الموقف البريطاني السابق المؤيد لمسالة الغزو الايطالي وقد وصف السفير الايطالي اتصالاته مع وزير الخارجية البريطانية ادوارد جراي بالاتصالات الناجحة قائلا (أطلعته على صعوبة وضعنا، وان دراسته لهذا الوضع قد أقنعته بان احتياجاتنا قائمة على أسس ثابتة فإذا أخفقت ايطاليا في كل محاولة ممكنة . لحماية مصالحنا بالوسائل السلمية، وجدت نفسها مضطرة إلى العمل الحربي فان انكلترا لن تكتفي بمجرد المعارضة ولكنها ستقدم عونها وتعاطفها المعنوي)[8]

وأكد السفير الايطالي في تقريره لحكومته (أن انكلترا قد احتفظت دوما بمبدأ الباب المفتوح في كل ما يتصل بالمجال الاقتصادي) وكانت بريطانيا من أول الدول الأوربية على علم بنوايا ايطاليا لغزو ولاية طرابلس الغرب، جاء ذلك من خلال لقاءات السفير الايطالي في لندن المركيز امبريالي الذي وجد الطريق مفتوحة إمامه لدى الحكومة البريطانية في يوليو 1911.[9]

والحقيقة أن ايطاليا شرعت في حملة دبلوماسية وسياسية تهدف إلى كسب بريطانيا وتأيدها لسياستها في ولاية طرابلس الغرب، لاعتقادها أن التأيد الفرنسي وحده لم يكن كافيا بل انه لا يعني شيئا دون موافقة بريطانيا العظمى.[10]

ثانيا : التسوية الايطالية – الألمانية :

حاولت ايطاليا استغلال كل الفرص المتاحة إمامها كالمؤتمرات والأحلاف الدولية ومنها موتمر برلين 1878 ومنها الحلف الثلاثي سنة 1883 الذي يضمها إضافة إلى ألمانيا والنمسا والمجر والذي تم تجديده سنة 1887 – 1891. من اجل الحصول على ضمانات مستقبلية في تونس، ولكنها عادت من موتمر برلين بأيدي نظيفة وفارغة، لان ألمانيا وبريطانيا وعدتا فرنسا بحرية التصرف في الإقليم الذي كان يعرف بالتاريخ القديم بقرطاج وذلك ثمنا لقبول فرنسا بالاحتلال البريطاني لقبرص.

والحقيقة أن المصالح الأوربية متداخلة فيما بينها، فان ألمانيا تنازلت عن إطماعها في تونس من اجل آن تغض فرنسا النظر عن الانتقام لخسارتها في حرب السبعين (1870)الذي دارت بينها وبين ألمانيا والتي خسرت فيها فرنسا إقليمي الازاس واللورين الغنيين بالفحم والحديد، فبعد سنة 1882 أحجمت ألمانيا عن تطوير رغبتها الاستعمارية في ولاية طرابلس الغرب وحاولت إن تستفيد من الاحتلال الفرنسي لتونس التي كانت لايطاليا إطماع فيها، وفعلا أفلحت في عزل ايطاليا عن كل من فرنسا وبريطانيا وبالتالي في إقناعها بالانضمام إلى الحلف الثنائي (ألمانيا والنمسا والمجر) الذي أصبح ثلاثيا سنة 1883 وفي شباط 1887 وقع الزعيم الألماني (بسمارك) اتفاقا ثنائيا مع ايطاليا اعترف فيه بحقها في احتلال ولاية طرابلس وبرقة رغبة منه في تقوية علاقات التحالف مع ايطاليا من جهة وإثارة الصدام بينهما وبين فرنسا من جهة أخرى خاصة أذا ما زادت من توسع نشاطها في الشمال الإفريقي[11]

وعلى ما يبدوا آن العلاقات الجيدة التي تربط الدول العثمانية مع ألمانيا كان له دور كبير في ذلك التردد الألماني في تأييد ايطاليا في خططها لغزو ولاية طرابلس الغرب، إلا انه مع ذلك (كانت التطمنينات التي منحتها ايطاليا لألمانيا والنمسا من آن عملها الحربي ينحصر في نطاق حول البحر الأبيض المتوسط والامتناع قدر الإمكان عن إعمال من شانها آن تثير انعكاسات في البلقان أولا، ولان ايطاليا ربطت بين التأييد الألماني النمساوي لها لاحتلالها ليبيا وبين مواقفها على تجديد الحلف الثلاثي معها ثانيا). وقد عبر جيوليتي عن ذلك قائلا (كان ذلك كفيلا لايطاليا على موافقة ألمانيا والنمسا لاحتلال ليبيا ولإشعار فينا وبرلين بان إي اتجاه معاد غير ودي سيعرض الحلف للخطر الجدي بيننا).[12]

إلا أن عدم طموح ألمانيا باحتلال ولاية طرابلس الغرب لم يمنعها من ان توليها الاهتمام الكبير لرعاية مصالحها التجارية والاقتصادية عبر الصحراء حيث أشار الرحالة الألمان إلى أهمية مدن الولاية التجارية وفي مقدمتها مدينة غات[13] الذي تعتبر مركزا مهما لتجارة جنوب الصحراء الإفريقي المودية إلى أوربا.[14]

ثالثا : التسوية الايطالية – الفرنسية :

لم يكن لفرنسا ميولا حقيقية لاحتلال ولاية طرابلس الغرب، باستثناء أمر واحد فقط هو تسوية مشكلة الحدود لصالح تونس التي قامت باحتلالها سنة 1881، ومن اجل تحييد موقف ايطاليا في الحلف (الثلاثي) (ايطاليا، ألمانيا، النمسا والمجر) حاولت فرنسا تامين وضمان وجودها في تونس من خلال التفاهم مع ايطاليا التي حاولت الوصول إلى تسوية معينة بشان نقاط الخلاف بينهما، وقد وجدت فرنسا في محاولة الايطاليين سنة 1890 الفرصة المناسبة أيضا لاعتراف فرنسا بوجودها في إثيوبيا والحصول على تأكيد تأييدها لها على حرية التصرف في ولاية طرابلس الغرب، ولكن المفاوض (المندوب) كريسبي قطع المفاوضات عندما اقترحت فرنسا أن تتنازل ايطاليا عن مطالبها في تونس [15] وبعد خمس سنوات حصلت تطورات ايجابية في العلاقات الفرنسية – الايطالية كانت كفيلة بتوصيل الطرفان إلى تسوية سنة 1896 بشان مصالحهما في تونس.

إلا إن توقيع الاتفاقية البريطانية – الفرنسية في 31 مارس آذار 1899 والتي على ما يبدو أبقت الباب مفتوحا إمام فرنسا (لكي تعتبر كل دواخل إقليم طرابلس تقريبا كمنطقة توسع فرنسا). * أسهم في توتر العلاقات من جديد بين فرنسا وايطاليا لقد وقع هذا الاتفاق في لندن من قبل اللورد ساليزبوري (Selisora) والسفير الفرنسي في لندن بول كامبون Cambon Paul وفيه تخلت فرنسا عن بحر الغزال والامتناع عن إنشاء أي نفوذ سياسي في وادي النيل العالي، في الوقت الذي حصلت فيه فرنسا على نفوذ لها في شرق التشاد وغيرها من البلدان إفريقيا الوسطى. [16]

ألا آن الموقف الفرنسي من الإطماع الايطالية بدا يتطور بصورة ايجابية وقد برر رئيس الوزراء الايطالي جيوليتي (الموقف الفرنسي الودي بصورة تامة باعتبار آن الوضع العام في أفريقيا الوسطى والوضع الخاص الذي كانت توجد عليه ايطاليا أنما هما نتيجة مباشرة للسياسة الفرنسية في المغرب، آو الاتفاقيات التي تمت منذ زمن طويل، وتأكدت دوما بين ايطاليا وفرنسيا وأشار رئيس الوزراء الايطالي إلى محادثات السفير الايطالي بباريس (تيتوني) مع وزير الخارجية الفرنسي دي سلف Deselves وقد صرح هذا الأخير بأنه يمكننا الاعتماد في تصرفنا بطرابلس الغرب على وقوف فرنسا الغير مشروط إلى جانبها)، كما أعلن السفير الفرنسي في ر وما بارير في سنة 1902 (ان إمكانية قيام تصادم مصلحي بيسن ايطاليا وفرنسا أصبح مستحيلا) وتبع ذلك تعهدات سرية بين البلدين اعترفت ايطاليا باحترام مصالح فرنسا في مراكش وتونس واعتراف فرنسا بإطلاق يد ايطاليا في ولاية طرابلس الغرب.

وكانت الرسائل المتبادلة بين و زير الخارجية الايطالي والسفير الفرنسي في روما دلالة واضحة على التوافق التام بخصوص المصالح المتبادلة لكلا منها في ولاية طرابلس الغرب والمغرب (مراكش).[17]

وهكذا بعد آن ضمنت ايطاليا الموقف البريطاني المؤيد بشان إطماعها في ولاية طرابلس الغرب فإنها قامت بتسوية الأمور ذات الاهتمام المشترك بينها وبين فرنسا مستفيدة من الموقف البريطاني، حيث تبادل وزير خارجيتها مع السفير الفرنسي في روما العديد من الرسائل توكد عكس ما ذهب إليه بعض الباحثين من ضعف الدور الفرنسي في هذه المرحلة.

رابعا : التسوية الايطالية – النمساوية :

وعدت النمسا ايطاليا ضمن اتفاقية الحلف الثلاثي الموقعة بينهما موافقتها على حرية التصرف الايطالي تجاه ليبيا (ولاية طرابلس الغرب) وذلك إثناء تجديد اتفاقية الحلف الثلاثي الذي يضم ايطاليا وألمانيا والنمسا والمجر في تصريح رسمي مكتوب أعلن وزير الخارجية ايطاليا (أن النمسا ستكون محايدة في حالة، أي نتيجة للظروف الراهنة أو بسبب تطورات قد تحدث في ليبيا، تجد ايطاليا نفسها مضطرة إلى اتخاذ إجراءات تتطلبها مصالحها القومية).

والحقيقة آن هذه التعهدات لم تكن ضرورية لان الحلف الثلاثي بموجب المادتين التاسعة والعاشرة من عقده قد تضمنها منهاجه عند تجديده للمرة الثالثة في مايو 1891 وهكذا نجد الموقف النمساوي أكثر قوة في تأيد ايطاليا في ولاية طرابلس الغرب مما هو عليه الموقف الألماني ولعل العلاقات الجيدة التي كانت تربط الدولة العثمانية مع ألمانيا ألقت بضلالها على مجمل العلاقات التي كانت سائدة بين إطراف الحلف الثلاثي.[18]

خامسا : التسوية الايطالية – الروسية :

كانت التفاهمات والتسويات بين ايطاليا وروسيا متأخرة بخصوص ولاية طرابلس الغرب، فقد توصلت معها ايطاليا إلى اتفاقيات في أكتوبر / تشرين الثاني 1909 ووعدت ايطاليا بموجبها أن تؤيد الطموحات الروسية في المضايق وفي المقابل تركت روسيا ايطاليا حرة في ولاية طرابلس الغرب، وهكذا استكملت ايطاليا الاستعدادات الدبلوماسية والسياسية للعملية الغزو وأصبح احتلال ولاية طرابلس الغرب، مسالة وقت وتوقيت وظروف ملائمة.[19]

كما حصلت ايطاليا على تعهد من روسيا بعدم وجود أطماع لديها في ولاية طرابلس الغرب فقد أكد ذلك جيوليتي رئيس الوزراء الايطالي في مذكراته قائلا (قد حصلت أثناء زيارة قيصر روسيا إلى راكونيجي على اعتراف بحقوقنا في تلك المنطقة من جانب روسيا. [20]

المبحث الثاني

الاستعداد العسكري لغزو ليبيا 1891 – 1911

لقد فكرت ايطاليا بصورة جدية للقيام بعملية غزو ولاية طرابلس الغرب منذ سنة 1891 ألا أن الظروف الدولية لم تكن مأتية لها، ولكن بقيت فكرة الغزو قائمة وعاودت القيام بها مرة أخرى فكانت الاستعدادات العسكرية لها أكثر جدية خلال سنتي 1901 – 1902 عندما درست ايطاليا إمكانية إرسال حملة عسكرية إلى ولاية طرابلس الغرب وهو المشروع الذي نال موافقة برنيتي (Bernata) وزير خارجيتها، ولكن الرئيس الايطالي زتاناردیلی (Zanardela) عارض ذلك المشروع مما أدى إلى تأجيل عملية الغزو، وفي أغسطس آب سنة 1902 قام الأسطول الايطالي بزيارة شواطئ ولاية طرابلس الغرب*[21].

وبدأت ايطاليا فعليا سنة 1904 مناورات مشتركة تعاون فيها الجيش والبحرية وقد تجلت واضحة بعملية أنزال الجيوش الايطالية على اراضي الولاية في كل من درنة وبنغازي وطرابلس.[22]

وفي سنة 1905 أسس فرع لبنك دي روما في طرابلس وعلى اثر نشاط الدعاية الايطالية ضد الدولة العثمانية واكتتب البابا ثلثين من مجموع رأس ماله وقد استعمل الوالي العثماني رجب باشا (1904 – 1908) كل نفوذه في معارضة تأسيس البنك، ولكن حكومة الآستانة عارضت تشدده.[23]

وهناك بعض المصادر التي أشارت على أن بنك دي روما كان قد افتتح له فرع في طرابلس في 15 ابريل سنة 1907 وفتح فروع جديدة في بنغازي ودرنة ومصراته واتسعت استثماراته في سنة 1911 عند الغزو وأصبح رأس ماله 245 مليون ليرة ايطالية وتمثلت استثمارات المصرف في إنشاء مصنع لكبس الحلفاء بطرابلس ومعاصر زيت الزيتون ومطاحن للدقيق ومصانع للصابون والإسفنج وريش النعام *[24].

ولابد من التأكيد على آن الوالي رجب باشا 1904–1908 كان من أفضل الولاة الذين تسلموا الحكم في ولاية طرابلس الغرب وكان مدركا لخطورة السياسية الايطالية على مستقبل الولاية فتصدى لها بكل قوة وكان عهده عهد إصلاح ونشاط وتميزت سياسته بنشر التعليم أولا ومعارضة السياسة الايطالية ثانيا، إضافة إلى قيامه بعملية الإصلاح للقلاع والحصون وتوريد الأسلحة للولاية وتشجيع سكان الولاية على الانخراط في سلك الجندية ومن الجدير بالذكر على إن بنك روما تم افتتاح فرع له في طرابلس رغم معارضة رجب باشا ولم تصدر له الدولة العثمانية إي مرسوم بخصوص ذلك وهذا خلاف عادة التراخيص للمشاريع الأجنبية فضلا على عدم موافقة الحكومة المحلية في الولاية على افتتاحه، وهذا دليلا على مدى التغلغل الايطالي في ولاية طرابلس الغرب وأصبح بنك روما مركزا للدعاية الايطالية التي مهدت إلى عملية الغزو في

الوقت الذي استطاعت الحكومة الايطالية من التأثير على السفير العثماني في روما والذي اخذ يتوسط لدى حكومته بضرورة التساهل مع سلوك بنك دي روما في شرائه للأراضي فكتب إليها يقول (أن ايطاليا تبذل جهدا كبيرا لمساعده الحكومة الحالية، خصوصا بعد الدستور، ومن الواجب على الباب العالي آن يتسامح مع بنك دي روما تثبيتا لأواصر المودة بين الدولتين واحتكاما لمبادئ الحب والصداقة، وبنا على توصياته أوعز الباب العالي للحكومة المحلية بطرابلس بان تقبل بيع الأراضي الفراغ باسم المدير العام لبنك دي روما ولكن رجب باشا عارض هذه السياسة اشد الممانعة. وسار يمنع في بيع الأراضي للبنك بل انه حرض الأهالي على الشراء بعضهم من البعض الأخر لقد أصبح البنك في فترة وجيزة منذ تأسيسه سنة 1880 من ابرز الأدوات والوسائل الاستعمارية في الولاية بحكم احتوائه على العديد من المتنفذين من رجال الدين والسياسة ومن إخوان تيتوني حيث شغل توماس تيتوني خلال الفترة ما بين 1905 – 1909 منصب وزير الخارجية.

إلا إن أهم ما قام به مصرف روما من أعمال ذات طابع عسكري مهدت لعملية الغزو مستقبلا هي قيامه بشراء الأراضي لتسهيل عملية الاستيطان مستقبلا وكذلك القيام ببناء المخابز والأفران واستيراد الدقيق بشكل واسع النطاق من اجل توفير الأرزاق لقواته مستقبلا حيث امتلكت القوات الايطالية معلومات دقيقة فور غزوها لسواحل الولاية عن هذه المطاحن والأفران المدعومة من قبل بنك روما وخاصة المطاحن الموجودة في مدينة طرابلس مما يدل على أن وظيفة الأفران كانت استخبارتية تتعلق بالغزو أكثر مما هي خدمية.[25]

كما أرسلت ايطاليا بعثة عسكرية سنة 1906 تتألف من عدة ضباط قالوا عنها أنها بعثة علمية للبحث عن الآثار وصلت إلى سوكنة وفزان وتمكنت من وضع خرائط حربية لجميع المناطق التي مرت بها وخلال حكم حسني باشا كان التدخل الايطالي بشوون الولاية أكثر وضوحا وتهديدا لسيادتها حتى أعلن

الايطاليين أن اللجنة النمساوية للبحث عن الفوسفات والأمريكية للبحث عن الآثار القديمة (يمس شرف ايطاليا صاحبة السيادة في طرابلس).[26]

هنالك بعض المراجع والمصادر التي تعتبر جمعية (الاتحاد والترقي) التي تولت الحكم في الدولة العثمانية سنة 1908 جعلت الحل العسكري لايطاليا هو الخيار الوحيد ومنها ما ذكرته مذكرات رئيس الوزراء الايطالي جيوليتي ولكن دراستنا للإحداث التاريخية وموقف رجب باشا وتصديه للمساعي الايطالية بالسيطرة على الولاية وقيام رجال جمعية الاتحاد والترقي باستدعائه بحجة تعينيه وزيرا للحربية دليلا قاطعا على رضوخ رجال هذه الجمعية للضغوط الايطالية إذا لم نستطيع القول أنهم تواطئوا مع المساعي الايطالية لتهيئة الظروف المناسبة لعملية الغزو التي تمت في سنة 1911.

فقد أرسلت الدولة العثمانية حسن حسني باشا واليا على ولاية طرابلس الغرب الذي كان ميالا للايطاليين فقد قضى على آي مقاومة لهم.

ولكن الشعب العربي الليبي اخذ على عاتقه زمام المبادرة بعد آن أدرك بالدليل القاطع مدى تواطئ العثمانيين مع الايطاليين للسيطرة على بلادهم حيث عقد (موتمر الخمس سنة 1910) حضره مندوبون الخمس وطرابلس الغرب وسرت وزليتين ومسلاته واتخذ المجتمعون عدة قرارات حازمة بخصوص النفوذ الايطالي في الولاية فقرروا قطع آي علاقة مع بنك روما لما له من خطورة ما قام به من عمليات شراء واسعة النطاق للأراضي فقرروا عدم بيع الأراضي له آو اخذ القروض منه ومقاطعة خطوط البواخر التابعة له، كما قرر الموتمر مقاطعة المدارس الايطالية العامة في طرابلس والخمس لما تشكله من غزو ثقافي خطير كما قرر الموتمر التجنيد الفوري وتوزيع السلاح على السكان للدفاع عن البلاد[27]

وهكذا ما أن تهيأت الظروف المناسبة دوليا ومحليا لايطاليا حتى بدات عملية الغزو للولاية، فتصدى لها الليبيون لتبدأ معارك الجهاد ضد ذلك الغزو التي استمرت حتى سنة 1931 باستشهاد شيخ المجاهدين عمر المختار.

الخاتمة

أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :

أولا: أثبتت هذه الدراسة فشل السياسة العثمانية في تعاملها مع التسويات الدولية التي تعرضت إليها ولاية طرابلس الغرب من قبل الدول الأوربية وغياب موقفها حيال ذلك

ثانيا: إتباع ايطاليا لأساليب رخيصة وماكرة بما فيها استغلال الظروف الاقتصادية الصعبة وشراء الأراضي من المواطنين الليبيين بابخس الإثمان لغرض اتخاذها معسكرات ومعتقلات بعد عملية الغزو أو أراضي استيطانية للمهاجرين الايطاليين.

ثالثا: عدم وجود سياسة تغلغل سلمي بصورة واضحة خلال العشر سنوات التي سبقت الغزو حيث أثبتت هذه الدراسة أن التدخلات العسكرية ترجع إلى عام 1904.

رابعا: فندت هذه الدراسة ادعاءات الساسة الايطاليين وفي مقدمتهم رئيس الوزراء جيوليتي بان الخيار العسكري كان نتيجة لتولي جمعية الاتحاد والترقي الحكم في الدولة العثمانية ولكن في الحقيقة عكس ذلك فان التغلغل الايطالي كان أوسع نطاقا خلال فترة حكمها الذي استمر ثلاث سنوات من 1908 – 1911.

خامسا: أكدت هذه الدراسة على حجم المؤامرة الدولية الكبيرة التي تعرضت لها ولاية طرابلس الغرب من قبل الدول الكبرى آنذاك وهي صورة واضحة على حجم التسويات الدولية التي تقرر مصير الشعوب آنذاك.

الهوامش:

1: ينظر: مذكرات جيوليتي "الإسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911 – 1912 " تعريب وتقديم محمد خليفة التليسي منشورات الدار الجماهرية للنشر والتوزيع والإعلان الطبعة الثالثة، بنغازي. 1986 ص11 وما بعدها.

2: * حرب القرم (1853 – 1855) تعد من أهم الحروب التي خاضتها الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر، اشتركت فيها بريطانيا وفرنسا إلى جانب الدولة العثمانية، وقد سميت بهذا الاسم لحدوث معاركها في شبه جزيرة القرم التي تقع شمال البحر الأسود، وكان السبب المباشر للحرب هو الصراع بين رهبان الكاثوليك والارذودكسي وكان قيصر روسيا نقولا الثاني انه حامي الكنيسة الشرقية الارذودكسية لذلك نلاحظ تداخل العوامل والأسباب التي أدت إلى وقوعها بين السياسية للعداء التاريخي بين الدولتين الروسية والعثمانية والاقتصادية لسعي روسيا للوصول إلى مياه البحر الأبيض المتوسط المهم للتجارة العالمية والدينية السبب المباشر لاندلاعها .

للمزيد من التفاصيل عن حرب القرم ينظر: علي الوردي، لمحات اجتماعيه من تاريخ العراقي الحديث، الطبعة الثانية ج2، بيروت، دار الرشيد، 2005، ص66 وما بعدها.

لقد كان العامل القومي باعتبار آن معظم دول البلقان ترجع إلى العنصر ألسلافي، إضافة إلى العامل الديني كشعوبا مسيحية حاملة الديانة الارثودكسية المسيحية سببا مهما لحالة التصادم ما بين روسيا والدولة العثمانية لفترة طويلة وهي من الأسباب المهمة في ذلك الصراع.

للمزيد من التفاصيل عن المسالة الشرقية وحرب القرم ينظر : د. ميلاد المقرحي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية منشورات الجامعة المفتوحة، بنغازي ليبيا , 1995، ص167 – 172

3: ينظر: وليم. س. اسكيو، أوربا والغزو الايطالي لليبيا 1911 – 1912 ترجمة ميلاد المقرحي، منشورات مركز جهاد الليبي ضد الغزو الايطالي، سلسلة الدراسات المترجمة (14)، 1988ص15ومابعدها

4: أسفرت المفاوضات الثنائية بين النمسا وايطالياعن تحالف ثلاثي اشتركت فيها ألمانيا ووقعت في 20 مايس 1882 ونصت على :

1: أن لا تعقد الدول المتعاقدة محالفة آو ترتبط بشي ضد مصلحة أية منها، وان تتعهد الدول المتحالفة بالتشاور في الشوون السياسية والاقتصادية ذات الصفة العامة كلما دعت الحال إلى ذلك، وان تتعهد الدول الثلاث بتقديم المساعدات المتبادلة في حدود مصالحها.

2: في حالة ما أذا هاجمت فرنسا ايطاليا لسبب ما وبدون تحرش من الأخيرة، يكون الطرفان المتعاقدان الآخران ملزمين بتقديم كل المساعدات اللازمة لايطاليا وتتعهد ايطاليا بمثل هذا فيما لو اعتدت فرنسا على ألمانيا دون استفزاز.

3 : أذا اتفق آن هوجمت دولة آو دولتان من الدول المتعاقدة الثلاث دون استفزاز، آو اشتبكت في حرب مع دولتين آو أكثر من الدول العظمى غير الموقعة على هذه المعاهدة، فان حالة التحالف تنشا في الحال بالنسبة لكل دولة من الدول المتحالفة الثلاث.

4: أذا هددت ممتلكات إحدى الدول المتعاقدة بإحدى الدول العظمى غير المتعاقدة وأصبحت الدولة المهددة مضطرة لإعلان الحرب عليها، فتتعهد الدولتان المتحالفتان الأخريان بالوقوف على الحياد الودي مع الاحتفاظ بحق التدخل في الحرب بجانب الحليفة المتحاربة أذا ارتأت ذلك مناسبا.

5: في حالة تهديد سلام احد الدول المتحالفة تتشاور الدول المتحالفة الثلاث في الوقت المناسب لأجل اتخاذ مايمكن اتخاذه من الاجراءت العسكرية بقصد التعاون في المستقبل، وفي حالة اشتراك الدول الثلاث في الحرب يجب عدم عقد الهدنة والصلح آو أية معاهدة أخرى بالاتفاق جميعا . وكانت مدة المحالفة اربع سنوات قابلة للتجدد، وكانت المعاهدة دفاعية بحتة وسرية غايتها المحافظة على السلم في أوربا.

إلا أن ايطاليا استخدمت عقد هذا الحلف كوسيلة للضغط على كل من ألمانيا والنمسا لتأيد مصالحها في ولاية طرابلس الغرب مقابل الموافقة على تجديد الحلف .

لمزيد من التفاصيل عن مفاوضات عقد الحلف الثلاثي ينظر : د. محمد محمد صالح، تاريخ أوربا الحديث، 1870 – 1914، مطبعة شقيق بغداد، 1968. ص 14 – 15.

5: * كان الموقف الألماني الموبد لفرنسا في تونس سببا في انشقاق الموقف الايطالي عن الحلف الثلاثي المطالب بها لان ألمانيا تريد إلهاء فرنسا خارج القارة الأوربية خوفا من الانتقام لخسارتها في حرب السبعين (1870)، آما بالنسبة لبريطانيا فإنها لازالت متمسكة بسياسة الباب الفتوح والمحافظة على سلامة الدولة العثمانية.

المصدر السابق نفسه. ص15

6 : لمزيد من التفاصيل عن التدخل القنصلي البريطاني والفرنسي خلال حكم يوسف باشا القرملي.

د. كولا فولايان، ليبال اثنا حكم يوسف باشا القرملي، ترجمة عبد القادر مصطفى ومراجعة د. صلاح الدين السوري ,منشورات مركز دراسة جهاد الليبي ضد الغزو الايطالي، سلسلة الكتب المترجمة رقم 5 1988.

7: د. عبد المولى صالح حرير، التمهيد للعغزو الايطالي وموقف الليبين منه , مجلة بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1991، 1913 الجزء الثاني طرابلس 1988. ص 30

8: المصدر نفسه ص31.

9: * آن سياسة بريطانيا بالمحافظة على سلامة الدولة العثمانية كان موجها ضد روسيا لمنعها من الوصول إلى المضايق، ولكن في الحقيقة آن الدول الأوربية قامت بيسويات فيما بينها عكس ذلك حيث قسمت الدولة فيما بينها.

وليم. س. اسكيو، المصدر السابق. ص30

10: جيوليتي، المصدر السابق.

11: عبد المولى صالح حرير، مصدر سابق. ص 26 – 30

12: جيوليتي، مصدر سابق. ص66

13: الوثائق الألمانية، تقارير غوتلوب أدولف كراوزة، ترجمة د. عماد الدين غانم، منشورات جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص وثائق 1988، 11

14: يشير احد الرحالة الأوربيين إلى وجود العديد من المسالك الرابطة بين غدامس وغات، يصل عدد المطروق منها فعلا إلى ما لا يقل عن أربعة آو خمسة طرق، يحل آن أهم مركزيين رئيسيين يحل هذا الطريق هي، غات وغدامس، ومنها تتفرع دروب عديدة، كاالمتفرع من غات إلى مروزق، ومنها نحو عن صالح مركز الصحراء الغربية، والمودي إلى حديقة تمتبلتو، وحتى مراكش.

ينظر : محمد أبو راوي ألعماري، ممالك السودان الأوسط وعلاقتها التجارية بولاية طرابلس الغرب وبرقة منذ القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم جامعة المرقب – الخمس – ليبيا، 2006، ص93.

15: وليم. س. اسيليكو، مصدر سايق.

* هذه الاتفاقية مهمة لتسوية الدولية لليبيا بعد الحرب العالمية الثانية حيث وضعت تحت النفوذ ال كانت هذه الاتفاقية مهمة جدا لفرنسا حيث كانت من الأسباب التاريخية التي تذرعت بها لإشرافها على منطقة فزان بعد احتلال ليبيا من قبل الحلفاء بعد الحرب العالمية الثانية 1939 – 1945 حيث قسمت ولاية طرابلس الغرب إلى ثلاث مناطق نفوذ طرابلس وقد خصمت للنفوذ الأمريكي وبرقة وبنغازي للنفوذ البريطاني وفزان للنفوذ الفرنسي. فرنسي.

وليم. س. اسيليكو، مصدر سايق. ص 30

16: جاك بيشون، المسالة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي، مراجعة د. صالح المخزوم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة 27، الطبعة الأولى 1991. ص 69

17: د. عبد المولى الحرير، مرجع سابق، ص 32

انظر نص الرسائل المتبادلة بين الجانبين الفرنسي والبريطاني في الملحق رقم 3 . جاك بيشون،، ص108 – 114.

18: وليم س. اسيليكو ، مصدر سابق. ص32

19: المصدر نفسه، ص32

20: مذكرات جيوليتي، مصدر سابق.ص48

21: * هذه الزيارة لم تكن بموافقة الدولة العثمانية، مما يدل على حجم الاستهانة بها. وليم س. اسكيو، مرجع سابق. ص32–33.

22: الوثائق الأمريكية المنشورة (المجموعة الأولى)، ترجمة شمس الدين عربي بن عمران، إعداد مصطفى حامد ارحومة، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين 1988. ص 87

23: الطاهر الرازي، جهاد الإبطال في طرابلس الغرب، منشورات دار الفتح للطباعة والنشر 2.

24 : * آن عدم إصدار مرسوم لإجازة من قبل الدولة العثمانية لممارسة بنك روما عمله دلالة واضحة على استهانة السلطات الايطالية بالسيادة العثمانية. د. عبد المولى صالح الحرير، مرجع سابق. ص 35

25: الوثائق الأمريكية المنشورة. مصدر سابق.وثيقة رقم 19، ص 205 – 206

26: الطاهر الزاوي، مرجع سابق. ص43

27: نيكولاي ايليتش بروشين، تاريخ ليبيا في منصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن العشرين، ترجمة وتقديم. د. عماد حاتم، منشورات دار الديد المتحدة، بيروت. ص387 – 390

وعن موقف الليبيين من الغزو الايطالي لبلادهم ينظر : د. سلام محمد علي حمزة، أضواء على حركة جهاد الليبي 1910 – 1918 دراسة تاريخية تحليلية)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلة فكرية جامعة محكمة تصدر عن كلية الآداب والعلوم جامعة المرقب. العدد الخامس 2004. ص 301 وما بعدها.

قائمة بأسماء المصادر :

أولا : الوثائق الغير منشورة

ا- الوثائق الأمريكية المنشورة (المجموعة الأولى)، ترجمة شمس الدين عرب ابن عمران، إعداد مصطفى حامد ارحومة، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين، 1988.

ب- الوثائق الألمانية، تقارير غوتلوب أدولف كراوزة، ترجمة د. عماد الدين غانم، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص وثائق 11، 1988.

ثانيا : الرسائل العلمية التي اعتمدها البحث :-

ا- محي الدين رمضان محمد (العلاقات الليبية الفرنسية إبان العهد العثماني الثاني 1835 – 1911 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر. كلية الآداب والعلوم زليتين ليبيا جامعة المرقب للعام الجامعي 2005 – 2006.

ب- علي احمد علي (النشاط التجاري البحري لا يالة طرابلس الغرب إثناء العهد القرماني 1711– 1835 رسالة ماجستير في التاريخ الحديث مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم زليتن جامعة المرقب ليبيا للعام الدراسي 2005– 2006.

ج- محمد أبو راوي ألعماري، ممالك السودان الأوسط وعلاقتها التجارية بولاية طرابلس الغرب وبرقة منذ القرن التاسع عشر وحتى مطلع القرن العشرين، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب والعلوم جامعة المرقب – الخمس– ليبيا، 2006

ثالثا : أهم الدوريات التي اعتمدها البحث :

أ – د. سلام محمد علي حمزة، أضواء على حركة جهاد الليبي 1910 – 1918 دراسة تاريخية تحليلية)، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، مجلة فكرية جامعة محكمة تصدر عن كلية الآداب والعلوم جامعة المرقب. العدد الخامس 2004.

ب- د. شاوس حباسي، "من مظاهر الروح الصليبية للاستعمار الفرنسي بالجزائر 1830 – 1962، مجلة الدراسات التاريخية، مجلة دورية يصدرها معهد التاريخ جامعة الجزائر العدد العاشر 1967.

ج- مجلة " تاريخنا سلسلة كتبية تصدر عهن مركز دراسة جهاد الليبيين العدد الخامس ليبيا.

رابعا : الكتب العربية والمترجمة :

1- احمد الطاهر الزاوي، جهاد الإبطال في طرابلس الغرب، الناشر دار الفتح للطباعة والنشر، بيروت بدون تاريخ.

2- ايتوري روسي ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911، ترجمة وتقديم محمد التليسي، توزيع الدار العربية للكتاب، طرابلس الطبعة الثانية 1991.

3- جاك بيشون، المسالة الليبية في تسوية السلام، ترجمة علي ضوي، مراجعة د. صالح المخزوم، منشورات مركز دراسة جهاد الليبيين للدراسات التاريخية سلسلة الدراسات المترجمة 27 الطبعة الأولى 1991.

4- د. كولافولايان، ليبيا إثناء حكم يوسف باشا القرملي، ترجمة عبد القادر مصطفى المحيشي ومرجعة الدكتور صلاح الدين السوري، منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الايطالي / سلسة الكتب المترجمة (5)، 1988

5- د. عبد المولى صالح الحرير، التمهيد للغزو الايطالي وموقف الليبيين منه، بحوث ودراسات في التاريخ الليبي 1911 – 1943 الجزء الثاني، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات الليبية، سلسلة الدراسات (4)، الطبعة الثانية 1988.

6- د. وليم. س. اسكيو، أوربا والغزو الايطالي 1911 – 1912، ترجمة ميلاد المقرحي، مراجعة الدكتور عقيل البربار، منشورات مركز جهاد الليبيين سلسلة الدراسات المترجمة (4) 1988.

7- مذكرات جيوليتي، الإسرار السياسية والعسكرية لحرب ليبيا 1911 – 1912، تعريب خليفة محمد التليسي، منشورات الدار الجماهيرية، الطبعة الأولى، 1976.

8- ميلاد المقرحي، تاريخ أوربا الحديث والمعاصر من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الثانية منشورات الجامعة العربية المفتوحة، بنغازي 1995.

9- محمد أمحمد الطوير، تاريخ حركات التحرر في العالم، منشورات كلية الآداب , الزاوية ليبيا 2002.
10 : محمد محمد صالح، تاريخ اوربا الحديث 1870 – 1914، مطبعة شفيق، بغداد 1968.
11- حلمي محروس إسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، موسسة شباب الجامعة الإسكندرية.
12- عمر عبد العزيز عمر، تاريخ المشرق العربي 1516 – 1922 منشورات دار المعرفة الجامعية 1997.
13- عبد الحميد البطريق التيارات السياسية المعاصرة 1815 إلى 1960 بيروت دار النهضة العربية 1974.
14: علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ط2 ج2، بيروت، دار الرشيد 2005.

الملاحق

الملحق الأول : روما 14 / 12 / 1900

رسالة السفير الفرنسي في روما بارير إلى وزير الخارجية الايطالي

((عقب إبرام اتفاقية 21 / 3 / 1899 بين فرنسا وبريطانيا انتهزت حكومتي فرصة الرد على سلفكم المحترم لتقدم أليه عن طريقي إيضاحات من شانها آن تبدد كل غموض حول مغزى تلك الاتفاقية، وبعد ذلك يعبر سعادتكم من شانها آن تبدد كل غموض حول مغزى تلك الاتفاقية، وبعد ذلك يعبر سعادتكم عن رأيه بان تكرار هذه الضمانات بطريقة أكثر صراحة سيساهم في تمتين العلاقات الطيبة بين بلدينا، ونتيجة ذلك إذن لي وزير الخارجية بان انقل إلى علم سعادتكم نظرا لعلاقات الصداقة القائمة بين فرنسا وايطاليا واعتقاد بان هذا التفسير سيودى إلى المزيد من تمتين العلاقات، إن اتفاقية 21 / 3 / 1899 بتركها ولاية طرابلس خارج تقسيم مناطق النفوذ الذي نصت عليه، وقد وضعت لمنطقة النفوذ الفرنسي في مواجهة طرابلس وبرقة حدا لاتنوي حكومة الجمهورية تجاوزه، وانه لا يدخل في مشاريعها قطع طريق القوافل الذي يصل طرابلس بالمناطق التي تستهدفها تلك الاتفاقية هذه التوضيحات التي اتفقنا على بقائها سرية، لاشك في إنها ستساهم في تمكين علاقات الصداقة القائمة بين بلدينا في هذه النقطة آو في غيرها)).

الملحق الثاني : روما في 16 / 12 1900

رسالة وزير الخارجية الايطالي إلى السفير الفرنسي في روما

((أن الوضع الحالي في البحر المتوسط والاحتمالات التي يمكن أن تنشا فيه كان موضوع تبادل ودي للأفكار ولما كانت حكومتنا تحدوهما الرغبة في إن تبعدا في هذا الشأن أيضا كل ما من شانه إن يعكر في الحاضر أو المستقبل التفاهم المشترك الودي، وفيما يتعلق خاصة بالمغرب نجم عن محادثاتنا آن عمل فرنسا يهدف إلى مباشرة وحماية حقوقها الناشئة عن مجاورة إقليمها لهذه الإمبراطورية، وعمل فرنسا بهذا التحديد السابق، اعترف انه في نظرنا ليس من شانه آن ينال من مصالح ايطاليا كدولة متوسطة، كما أن من المفهوم أيضا انه إذا ما توجب تعديل الوضع السياسي أو الإقليمي للمغرب فان ايطاليا في إطار المعاملة بالمثل تحتفظ بالحق في تطوير محتمل لنفوذها في طرابلس وبرقة، ولاشك في أن هذه التوضيحات التي اتفقنا على إبقائها سرية ستساهم في تمتين علاقة الصداقة بين بلدينا)).

وعلى ما يبدو أن الحكومة الفرنسية استطاعت من استغلال العلاقات المتطورة والتفاهمات المشتركة مع بريطانيا من اجل انتزاع اعتراف ايطاليا بنفوذها في المغرب ولكن ايطاليا أرادت أن يكون الحل على قدم المساواة بين الدولتين فيما يخص النفوذ الفرنسي في المغرب والايطالي في ليبيا إلا أن فرنسا رفضت ذلك جاء ذلك من خلال الرسالة التي وجهها السفير الفرنسي في روما إلى دلكاس يقترح فيها عدم المساواة المشار إليه في الرسالة الايطالية السابقة قائلا :

(آن حكومة الجمهورية الفرنسية لا تعترف بحق ايطاليا في أن تمد دون موافقتها نفوذها إلى ولاية طرابلس وعلى العكس من ذلك تعترف الحكومة الايطالية بحق فرنسا في مد نفوذها إلى المغرب تحت إي شكل تراه مع تحفظها بأنه في حالة تعديل

الكيان السياسي آو الإقليمي للإمبراطورية العثمانية فسيصبح مسموحا لايطاليا بان تطور نفوذها في طرابلس إلا أذا بلغت فرنسا حد فرض سيادتها المباشرة آو بسط سيادتها على المغرب)).

وفيما يلي نص الرسالتين المتبادلتين نظرا لأهميتها المتبادلة في رسم معالم العلاقات الفرنسية – الايطالية خلال الفترة التي سبقت الغزو الايطالي لليبيا سنة 1911. ولتوضيح طبيعة الحلف الثلاثي الدفاعية.

أولا : رسالة برنينتي وزير الخارجية الايطالي إلى بارير سفير فرنسا في روما.

الملحق الثالث : روما أول نوفمبر 1902

((عقب المباحثات التي أجريناها حول الموقف المتبادل لايطاليا وفرنسا في حوض المتوسط والمتعلقة بشكل أدق في مصالح الدولتين في طرابلس وبرقة وفي المغرب رأينا من الملائم إن نوضح بان الالتزامات الناشئة عن الرسائل المتبادلة في هذا الموضوع بين سعادتكم والمركيز فيسكونتي فينوستا* في 14 و 16 / 12 / 1900 تقضي بان إي من الدولتين تستطيع بحرية تقوية منطقة نفوذها في المناطق المشار إليه في رسالة سعادتكم المذكورة المورخة 14 / 12 / 1900 (فإننا نعني حدود طرابلس الواردة في خريطة المرفقة بتصريح 31 / 3 / 1899 الملحق باتفاقية 14 / 6 / 1898 الفرنسية الانجليزية ونعتقد آن هذا التفسير لا يترك مجالا ألان لأي خلاف بين بلدينا حول مصالحهما في البحر المتوسط وبمناسبة هذه المحادثات وحتى نستبعد نهائيا آي سوء تفاهم ممكن بين بلدينا لا تردد من اجل تحقيق المواقف العامة لتلك المباحثات في إن أعلن تلقائيا باسم حكومة صاحب الجلالة التصريحات التالية (عندما تكون فرنسا هدفا لعدوان مباشر آو غير مباشر من دولة أو عدد من الدول فان ايطاليا تلزم الحياد التام، كذلك الأمر تجد فرنسا اثر استفزاز مباشر مضطرة للدفاع عن كرامتها وأمنها، بأخذ المبادرة وإعلان الحرب وفي هذه الحالة على حكومة الجمهورية إن تبلغ نيتها مسبقا إلى الحكومة الملكية حتى يكون لهذه الأخيرة أن تتأكد من إن الأمر يتعلق فعلا بحالة استفزاز مباشر ولكي ابقي مخلصا لروح الصداقة التي اوحت بهذه التصريحات فإنني مخول بان اوكد لكم انه لا توجد بالنسبة لايطاليا ولن تبرم في المستقبل أي بروتوكول أو ترتيب عسكري لطبيعة تعاقدية دولية يخل بما ورد في هذه التصريحات، وعلي أن أضيف انه باستثناء ما يتعلق بتفسير المصالح المتوسطية للدولتين وهو التفسير ذي الطبيعة النهائية طبقا لروح الرسائل المتبادلة 14 و16 / 1 / 1900 بين سعادتكم والمركيز فيسكونتي فينوستا، فان التصريحات السابقة تنسجم مع الالتزامات الدولية الحالية لايطاليا، والحكومة الملكية ترى أنها ستسمر ذات قيمة كاملة طالما لم تعلن حكومة الجمهورية بان هذه الالتزامات فقد عدلت، وسأكون شاكرا لسعادتكم إذا تفضلتم بإعلامي بتسلم هذه المراسلة التي يجب أن تبقى سرية وان ترسل إلي شهادة بذلك باسم حكومة الجمهورية)).

التوقيع : برنيتى

وزير خارجية ايطاليا

ثانيا : رد السيد بارير سفير فرنسا في روما على رسالة برنيتي وزير خارجية ايطاليا روما في 1 / 11 / 1902

((في الخطاب الذي تلقيته من سعادتكم بتاريخ اليوم ذكرتموني بأنه عقب محادثاتنا المتعلقة بوضع فرنسا وايطاليا في البحر المتوسط وخاصة فيما يتعلق بمصالح البلدين في طرابلس وبرقة وفي المغرب رأينا من المناسب أن نحدد بان الالتزامات الناشئة في هذا الموضوع في 14 و16 / 1 / 1900 بيني وبين مركيز فيسكونتي فينوستا، تقضي بان آي من الدولتين تستطيع بحرية تقوية منطقة نفوذها في المناطق المشار إليها عندما نرى ذلك مناسبا ودون آن يكون عمل أحداهما مرتبطا بالضرورة بعمل الأخرى، وقد بين أن يكون عمل أحداهما مرتبطا بالضرورة بعمل الأخرى، وقد بين في تلك المناسبة انه بالنسبة للتوسع الفرنسي في إفريقيا الشمالية المشار إليها المورخة في 14 / 12 / 1900، فإننا نعني حدود طرابلس الواردة الخريطة المرافقة بتصريح 21 / 3 / 1899، والملحق باتفاقية 14 / 6 / 1898 الفرنسية الانجليزية وهو كما نرى لا يترك ألان آي مجال للخلاف حول مصالح الدولتين في البحر المتوسط وبهدف آن نستبعد بطريقة نهائية كل سوء تفاهم ممكن بين بلدينا خولتم من طرف حكومة صاحبة الجلالة بات تعلن تلقائيا بعض التصريحات التي تهدف إلى تحديد المواقف

العامة لايطاليا اتجاه فرنسا ويشرفني آن أحيط سعادتكم علما بتسلم هذه المراسلة وإثباتها باسم حكومتي وكذلك إثبات هذه التصريحات، وقد خولت بالمقابل بان ابدي بالطريقة التالية الشروط التي ترى فرنسا في إطارها وضمن نفس الروح الودية تسوية العلاقات العامة مع ايطاليا عندما تكون ايطاليا هدفا لعدوان مباشر من دولة آو عدد من الدول فان فرنسا تلتزم الحياد التام، كذلك الأمر عندما تجد ايطاليا نفسها اثر استفزاز مباشر مضطرة للدفاع عن كرامتها وأمنها لتأخذ المبادرة وإعلان الحرب وفي هذه الحالة على الحكومة الملكية أن تبلغ نيتها مسبقا إلى حكومة الجمهورية حتى يكون لهذه الأخيرة إن تتأكد من أن الأمر يتعلق فعلا بحالة استفزاز مباشر واني مخول كذلك بان أصرح لكم بأنه لا يوجد بالنسبة لفرنسا ولن تبرم في المستقبل آي بروتوكول آو ترتيب عسكري طبيعة تعاقدية دولية يخل بما ورد في هذه التصريحات، ومن المتفق عليه أخيرا انه باستثناء ما يتصل بتفسير المصالح المتوسطية للدولتين وهو التفسير النهائي طبقا لروح الرسائل المتبادلة في 14 و16 / 12 / 1900 بين المركيز فيسكونتى فيوستا وبينى، فان التصريحات السابقة على ذلك والتي يجب آن تبقى سرية والتي تنسجم والالتزامات الدولية الحالية لايطاليا ستسمر ذات قيمة مطلقة طالما الحكومة الملكية لم تعلم الحكومة الجمهورية بان هذه الالتزامات قد عدلت)).